

يشكل المسلمون نحو ثلاثة بالمائة من سكان بريطانيا. تعود أصول معظم هؤلاء إلى بنجلاديش والهند وباكستان، ولكن هناك عدد لا بأس به أيضاً من الجماعات الصومالية والتركية والكردية، وكذلك المتحولين إلى الإسلام. الزواج المدني هو الشكل القانوني الوحيد المعترف به في الزواج. نفس القوانين الإجرائية ومبادئ القانون العام المتعلقة بالنفقة، والطلاق، وحضانة الأبناء، والممتلكات تُطبق على الجميع في الزواج المعترف به قانوناً. ليس هناك حظر على الزواج الديني ويتمتع الزوج والزوجة بالحقوق والمسؤوليات نفسها التي يتمتع بها الأزواج الآخرون، لو تم عقد القران في مسجد مسجل كمكان لعقد الطقوس المدنية. ومع ذلك فهناك ربما عدة آلاف من النساء اللاتي لم يسجلن نكاحهن - "الزواج الإسلامي" في بريطانيا. وعلى العكس من الاعتقاد السائد حول "الزواج وفق القانون العام" فلا تتمتع هؤلاء النسوة إلا بحقوق قانونية قليلة. فقد يُقنع الزوج وأهله المرأة بعقد النكاح أولاً ثم القيام بالإجراءات المدنية لاحقاً - وهو ما لا يحدث أبداً. ويشارك بعض الأئمة في هذه الخديعة بعدم مطالبة الزوجين بشهادة الزواج المدني.



المملكة المتحدة

المساواة في الأسرة ضرورية

المساواة في الأسرة ممكنة

- ◀ للمرأة والرجل حقوق ومسؤوليات متساوية في الزواج والطلاق في ظل القانون البريطاني. تعدد الزوجات غير مسموح به قانوناً، وتستند حضانة الأبناء إلى رفاة الأبناء، ويُعترف، عند تقسم الممتلكات لوقوع الطلاق، بمساهمات المرأة غير المأجورة في رفاة الأسرة. من الناحية القانونية، ليس هناك من سبب يجعل المرأة في الأسرة المسلمة أقل تمتعاً بالحقوق التي تتمتع بها النساء الأخريات.
- ◀ قانون الزواج القسري (الحماية المدنية) 2007، والذي بدأ تطبيقه في نوفمبر / تشرين ثاني 2008، يسمح للمحاكم بمنع الزواج القسري وبأن تأمر المسؤول عن إجبار شخص آخر على الزواج على تغيير سلوكه أو مواجهة السجن. كذلك يوفر هذا القانون إمكانية التراجع لمن أجبروا على الزواج.
- ◀ في 2008 تم طرح نموذج عقد زواج إسلامي مقترح يحتوي على مساحة خالية يمكن أن تسجل فيها الشروط التي تم التفاوض حولها في الزواج، ويشترط تفاصيل تهدف إلى حماية حقوق الطرفين عند وقوع نزاع بينهما، ويؤكد أن الزواج لن يكون تعديلاً، ولا يشترط موافقة الولي، ويجعل طلاق التفويض / العصمة هو الصورة الأصلية للطلاق بالنسبة للمرأة.
- ◀ بدأت حركة نسائية في الظهور الآن في المجتمع الإسلامي، وبتزايد اتصالاتها بحركات المرأة في السياقات الإسلامية في الخارج. تطالب جماعات المرأة بالاعتراف بالحقوق في الإسلام وتغيير مواقف "المجالس الشرعية" والأسر لتتنسق مع واقع الحياة الحالي. وتلقي هذا الدعوة دعماً من بعض الدارسين الرجال وقيادات المجتمع أيضاً.

- ◀ لا سجلات للزواج: عادة لا تتم كتابة عقد النكاح أو تسجل فيه، إن كتب، تفاصيل قليلة، والسجلات التي تحتفظ بها المساجد فقيرة المحتوى. كثيراً ما يصعب على المرأة المسلمة المتزوجة أن تثبت وضعها كزوجة، وتفتقر إلى الحماية عند وقوع الطلاق.
- ◀ تعدد الزوجات: عادة ما يكون لدى الزوج الذي يقدم على النكاح زوجة أخرى، أو يروم بنكاحه زوجة أخرى. ليس لدى المرأة في ظل النكاح أية حماية لأنها، من الناحية القانونية، غير متزوجة. تتولى الجماعات النسائية، بانتظام، الحالات التي يكون للزوج فيها عدة زوجات، معترف وغير معترف بهن. ولكن قادة المجتمع والدولة لا يبذلون سوى القليل من الجهد للتعامل مع هذا الإفراط.
- ◀ الزواج القسري: تنظر "وحدة الزواج القسري" الرسمية في حوالي 400 قضية كل عام، الكثير منها يشتمل على أطراف من المسلمين، معظمهم من النساء. يمكن أن يفرض الزواج القسري إلى الاختطاف إلى الخارج، والاعتصاب، والحمل غير المرغوب فيه، وارتفاع معدلات العنف الأسري، والطلاق، أو الهجر. عادة ما يحدث الزواج القسري لمنع شابة من الزواج من شخص "غير مناسب" (من حيث الطبقة الاجتماعية، أو العرق، أو الإثنية، أو الدين، أو المذهب)، أو وفاءً للخطبة إلى قريب، أو "لإصلاح" توجه جنسي معين (عندما يكون أحد الزوجين غير منجذب للجنس الآخر)، أو لتوفير الرعاية لزوج معاق. ترسل الفتيات، في سن صغيرة جداً، إلى الوطن الأصلي للأسرة، ولا تُعاد إلى بريطانيا إلى بعد أن تتزوج وتحمل.
- ◀ عدم المساواة في الأسرة وتفسخ الزواج: عادة ما تتفوق الشابة المسلمة على قريبها الرجل في التعليم وتنبوأ مكانها في الوظيفة والأعمال أسرع منه. ولكن ذلك لم يصاحبه تغير في السلوكيات الذكورية بين الرجال وكبار السن من النساء، والذين يستمرون في النظر إلى الزوج على أنه "رأس الأسرة". هناك تزايد في تقدير المجتمع البريطاني لعمل المرأة غير المأجور في المنزل، وكذلك مشاركة الرجال في تحمل المسؤوليات المنزلية، ولكن ذلك لم يجاريه تغيير في سلوكيات المجتمع المسلم. والنتيجة ازدياد معدلات تفسخ العلاقات الزوجية في المجتمع الإسلامي وتزايد أعداد الشابات اللاتي لا تجدن زوجاً مناسباً.

تحديات أمام تمرير القانون

- ◀ التأثير الذي تتمتع به الجماعات الدينية المحافظة، إلى جانب افتقار النساء إلى الدراية بالقوانين الإسلامية، جعل الكثيرون يعتقدون أن النكاح غير المسجل والطلاق غير المنصف أكثر اتصافاً "بالإسلام". هناك حاجة إلى معرفة أكبر بالقوانين الإسلامية والبريطانية، وكذلك إلى الاتصال بحركات المرأة في السياقات الإسلامية الأخرى.
- ◀ من بين آلاف المساجد العاملة في بريطانيا، لم يُسجل منها إلا أقل من اثنا عشر مسجداً لعقد طقوس الزواج المدني. هناك حملة تجري الآن لتسجيل المزيد من المساجد، ولكن معظمها يفتقر إلى القدرة أو ليس لديه اهتمام بالتسجيل.
- ◀ تميل الحكومة إلى تقديم رؤى قادة المجتمع الذكور الأكثر محافظةً. كذلك تميل الدولة إلى المحافظة على مواردها بخصخصة النزاعات الأسرية. التحكيم الديني ممكن في ظل قانون التحكيم الصادر سنة 1996، ولكن من الصعوبة بمكان، للأسف، تحدي اتفاقيات التحكيم الاستغلالية التي قد تكون المرأة قد وافقت عليها نتيجة ضغوط اجتماعية أو لجهلها بحقوقها.
- ◀ العديد من المسلمين في بريطانيا قد يكونون خاضعين أيضاً لقوانين إسلامية لبلدان أخرى نظراً لتمتعهم بجنسية مزدوجة أو لزواجهم خارج البلاد. قد تحدث العديد من أوجه التضارب بين القوانين، بما فيها "الزواج الأعرج" (زواج أو طلاق معترف به في نظام قانوني معين وغير معترف به في نظام آخر). يجهل المسؤولون الرسميون البريطانيون وكذلك المحامون تلك المشكلة تماماً، وليس هناك أي جهود للوصول إلى حلول لها.